



PROVISIONAL

A/35/1V.75

1 December 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والسبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ، ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ٣ / ١٠

الرئيس : السيد فون فيشمار ( جمهورية ألمانيا الاتحادية )

- قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف [ ٢٤ ]
- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون

المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference

Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza

نسخة واحدة من المحضر .

80-62445/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/١٠نظر البند ٢٤ من جدول الأعمال

قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(١١/٣٥/٣٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أقترح أن يتم ائفال قائمة المتحد ثين في النقاش حول هذا البند في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم حتى يمكننا أن نحدد عدد الجلسات العامة التي سنحتاجها .

اذا لم يكن هناك من اعتراض ، فاني سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على ائفال قائمة المتحد ثين في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن أطلب من السادة المندوبين الذين يودون الاشتراك في النقاش أن يقيدوا أسماهم في قائمة المتحد ثين بأسرع ما يمكن .

والآن ، أعطي الكلمة لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف السيد فاليلو كان .

السيد كان (السنغال) ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (الكلمة بالفرنسية) : في اللحظة التي تفتتح فيها هذه المناقشة ، يجب ملاحظة شيء واحد ، ألا وهو انه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ومنذ انشاء منظماتنا قد تفجرت نزاعات كبيرة ، بل انها قد وصلت الى حد المواجهة ، وقد أمكن حل كل هذه النزاعات بمرور الوقت وبفضل الدبلوماسية وروح التفاهم التي أبداها القادة السياسيون للأطراف المعنية . ان أزمت برلين ، وكوريا ، والسويس وفييت نام ، وبنما ، وفي الآونة الأخيرة ، روديسيا ، وزمبابوي ، لم تعد

بعد الآن موضع نقاش في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن . ومع ذلك ، فإن هذه المسائل قد تسببت في مآسي انسانية وأدت الى اراقة الكثير من الدماء . وقد مالت العناوين الرئيسية للصحف ، وكانت موضع مناقشات كثيرة في السفارات الكبرى لعدة سنوات . واذ ما كنا نشير اليها اليوم ، فإن هذا ربما يتم في الدوائر المحدودة للمؤرخين ، أو الدبلوماسيين أو الدارسين للقانون الدبلوماسي .

( السيد كان ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة  
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف )

ولسوء الحظ ، فان هذا ليس هو حال قضية فلسطين ، وذلك منذ ثلاثة وثلاثين عاما بعد تقسيم فلسطين الذي تقرر باعتماد القرار ١٨١ ( د - ٢ ) في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ . ان الذين لا يدركون هذه المسألة يتهمون الأمم المتحدة بالعجز عن حل المشاكل الكبيرة في عصرنا . أما وسائل الاعلام من جانبها ، فانها تتشددق بالهزيمة وتلقي التهم جزافا ، وتحركها داءا المصالح الخفية .

ولو قد طويلا فان العالم قد أغض عينيه حتى لا يعترف بالحقيقة الفلسطينية وقد سم أن نبيه حتى لا يسمع صرخات الأسي لشعب فلسطين . ان مثل هذا الموقف لم يعد ممكنا الآن ، وان تجاهل الموقف في فلسطين المحتلة اليوم هو من قبيل العصي السياسي الاجرامي .

ان الجمعية العامة ، بانشائها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كانت تحاول تغيير النظرة الى الموضوع وأن تضعها في اطارها الحقيقي . وان تناولناها بالأمس كمسألة لاجئين فقط ، فان القضية الفلسطينية تحتل اليوم موقعا هاما في عمل الأمم المتحدة ، ان أنها تغذي النقاش في مختلف المنظمات الدولية سواء كانت حكومية أو غير حكومية ، والتي تؤثر بأى حال على شؤون العالم . ان المسألة التي تواجه الضمير الانساني بالنسبة للمشكلة الفلسطينية ، لا يمكن أن يتم احتواؤها في إطار الشعار الصهيوني : " أرض بلا شعب وشعب بلا أرض " . اننا لسنا الآن في وقت يدعي فيه رئيس وزراء اسرائيل ويتساءل " ما هو شعب فلسطين ؟ انني لم أسمع عنه ، ولا يوجد هذا الشعب " .

ولا يمكن للمرء بالطبع أن يستمر في تجاهل حقيقة انه في أوروبا وأمريكا الشمالية حيث تعتبر وسائل الاعلام بصفة خاصة أكثر تقدما وتلورا ، فان الفلسطينيين وكفاحهم التحرري يبرزون بشكل غير ملائم . ان لموحاتهم المشروعة وحقوقهم غير القابلة للتصرف ، قد ليست بالأقدام أو صرف النظر عنها . اننا نعلم السبب في ذلك . انه ، أولا وقبل كل شيء ، قصر نظر ونضوب خيال القادة الاسرائيليين ، الذين تصوروا أن مجرد تجاهل مشكلة ما يمكن أن يؤدي الى حلها ، وانه يكفي الفلسطينيين أن يستقروا في الدول العربية التي لجأوا اليها حتى ينتهي الحديث تماما عن قضية فلسطين . واليوم فان قصر النظر هذا قد أدى الى أن يعتقد هؤلاء القادة ان الحرب التعيسية بين العراق وايران أو الفرقة التي ألمت بالعالم العربي — ولسوء الحظ فان هناك سحبا تتجمع

(السيد كان ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة  
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

اليوم فوق بعض دوله - قد تؤدى بحكومة بيغن الى أن تعتقد ان تلك الأحداث تعطي لاسرائيل الوقت لالتقاط الأنفاس .

وفي المقام الثاني ، فان هذا يرجع الى عدم توفيق وسائل الاعلام بصفة عامة ، وبصفة خاصة الصحف الرئيسية مثل " النيويورك تايمز " و " الواشنطن بوست " ، ومحطات التلفزيون الرئيسية في الولايات المتحدة مثل NBC و CBS و ABC ، التي " يسيلر عليها اليهود " . وليس هذا كلامي ، ولكنه كلام السيد ناحوم جولدمان في مؤتمر صحفي نشر أخيرا في مجلة " جون أفريك " في عدد هذا الصادر برقم ١٠٣٤ بتاريخ ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٨٠ .

وفي المقام الثالث ، فان الدعاية الصهيونية المضادة للعرب والمنبثقة عن الصلف والتعننت تقدم باستمرار كل ما هو عربي ، ومن باب أولى فلسطيني ، على انه متعاطف للانتقام ويود أن يلقي باليهود في البحر .

وفي المقام الرابع فان نفس هذه الدعاية الصهيونية تحاول أن تجعل الأوروبيين مسؤولين عما حدث لليهود خلال الحكم النازي وأن تجعل الناس يعتقدون ان اسرائيل اذا لم تدعم من جانبهم وتسد ، فان شبح الأعمال الفظيعة المعادية للسامية قد يظهر مرة أخرى . وبوضوح ، فان الصهاينة يرغبون دائما في أن يحتفظوا بضمير جزء من البشرية كرهينة . ويجب علينا أن نعترف بأنه اذا ما كان هناك شعور بالذنب ، فيجب ألا ينتقل بصورة عشوائية الى الأجيال التي لم تكن مسؤولة عن الأحداث التي وقعت في وقت الرايخ الثالث . ويدعوى أن هناك ظلما قد ارتكب ضد الشعب ، وهو شيء يأسف له أى انسان متحضر ويند به ، فلا يجب أن نرتكب نحن ظلما آخر ضد شعب آخر . ان اسرائيل ترغب في أن تضع بقاءها وأمنها قبل أمن وبقاء جيرانها العرب والفلسطينيين . ولا يمكننا أن نمنح ذلك البلد تلك الحقوق غير العادية اذا كان هو لا يحترم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبصفة خاصة عندما يستمر في انتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

وفي الواقع ، فان اسرائيل منذ قبولها في الأمم المتحدة ورغم أن ذلك لم يحدث إلا بعد التزامها بتنفيذ جميع مبادئها ، فانها قد داست بالأقدام كل شيء لا يتفق مع مصالحها ومصالحها الخاصة وهي بالتحديد ، التوسع " من النيل الى الفرات " . انها لم تكف بالأراضي التي حصلت

(السيد كان ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة  
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

عليها بسبب تقسيم فلسطين . انها قد سعت للتوسع عن طريق الحروب العدوانية ، والأمر الواقع ،  
ونهب واستغلال العرب والفلسطينيين . انها تحتل اليوم الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس  
وجزءاً من سيناء المصرية ومرتفعات الجولان التي علمنا بأنها موضوع لمشروع قرار يضم هذه المرتفعات  
نهائياً . وكل هذا قد حدث في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وفي تناقض  
مع القانون الدولي والمعاهدات التي وقعتها اسرائيل .  
واليوم كما هو بالأمس ، فان قادة اسرائيل لا يرغبون في التوقيع أو الدخول في أية عملية  
قانونية تمنعهم من توسيع أراضيهم . انهم لا يرغبون في تحديد حدود آمنة لبلدهم ، لأنهم  
يريدون أن يكونوا قادرين في كل فرصة على تغييرها على حساب البلدان المجاورة .

ان حالة لبنان ماثلة ، اليوم ، في كل الأذهان . ان اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة واشنطن لم تمنع اسرائيل من الاستمرار في اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، ومن متابعة برنامجها لاضفاء الطابع الصهيوني على القدس عن طريق احاطة المدينة القديمة بحزام من المباني . وفي هذا الصدد يُنصح بقراءة مقتطفات من مذكرات موشي شاريت التي وردت في كتاب ليفيا روكاخ " الارهاب المقدس لاسرائيل " الذي نشرته في ١٩٨٠ في بلمونت ، ماساشوستس جمعية خريجي الجامعة العرب - الأمريكيين . ان الارهاب والاستفزاز والفظائع قد شرعت كوسيلة للحكومة . ان القادة السابقين لعصابتى أرجون واشترن هما اليوم وزير الخارجية ورئيس الوزراء في اسرائيل على التوالي . ان قراءة هذا الكتاب توضح ان اسرائيل قد رفضت في ذلك الوقت الدخول في معاهدة للأمن . وفي نفس الوقت نجد في هذه المذكرات أن هناك خطة قد وضعت منذ ذلك الحين لزعزعة استقرار لبنان . ومن الجدير بالذكر أن أقتبس هنا ملاحظات ديان في ذلك الحين وهي واردة أيضا في ذلك الكتاب :

( تحدث بالانكليزية )

" حسب ما يراه ( ديان ) ، فان الشيء الوحيد الضروري هو أن نجد ضابطا ، حتى ولو برتبة ميجور . ويتعين علينا اما أن نكسب قلبه أو أن نشتره بالمال حتى يوافق على أن يعلن نفسه منقذا للشعب الماروني ، وعندئذ فان جيش اسرائيل سوف يدخل لبنان ويحتل الأراضي الضرورية وينشئ نظاما مسيحيا يكون متحالفا مع اسرائيل . ان الأراضي الواقعة جنوبي نهر الليطاني سوف تضم كلية الى اسرائيل وسيكون كل شيء على ما يرام . واذا ما كان لنا أن نقبل نصيحة رئيس هيئة أركان الحرب ، فاننا سنقوم بذلك غد دون أن نتنظر اشارة من بغداد . لكن في هذه الظروف فان حكومة العراق ستفعل ما نوده وستحتل سوريا . "

" . . . انني لا أود أن أتجادل مع بن غوريون . . . أمام ضباطه ، وقد اكتفيت بأن أقول ان [ له ] هذا قد يعني . . . حربا بين اسرائيل وسوريا . . . وفي نفس الوقت ، فانني قد وافقت على اقامة لجنة مشتركة من موظفي وزارة الخارجية والجيش لتناول المسائل اللبنانية . . . [ ومن وجهة نظر بن غوريون ] ان هذه اللجنة يتعين عليها أن ترفع تقاريرها الى رئيس الوزراء .

( السيد كان ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة  
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف )

” ان رئيس هيئة أركان الحرب ليؤيد استئجار ضابط [ لبناني ] يوافق على أن يخدم كعميل حتى يمكن للجيش الاسرائيلي أن يظهر على أنه يستجيب الى ندائه لتحرير لبنان من مضطهديه المسلمين . ان هذا - بالطبع - سيكون مفامرة مجنونة . . . . ويتعين علينا أن نحاول تجنب التعقيدات الخطرة . ان اللجنة يجب أن يعهد اليها ببحث المهام والأعمال التي تم القيام بها لتشجيع الدوائر المارونية على رفض ضغوط المسلمين وتوافق على الاعتماد علينا ” .

( واصل الحديث بالفرنسية )

هذه الكتابات مؤرخة ٢٨ أيار / مايو ١٩٥٤ ، أي أنها ليست كلمات اليوم . لكن اذا ما نظرنا الى ما يتم في جنوب لبنان مع الرائد حداد ، فان ذلك يوضح لنا أن هذه خطة ناضجة قام بوضعها القادة الاسرائيليون منذ أمد طويل . ان هذا يصبح خطيرا ومقلقا عندما يكون هناك في دولة تآمر على الصمت والظلم . ومرة أخرى ، فان السيد موشي شاريت قال في اجتماع لأمانة حزب الماباي في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٦١ :

( تحدث بالانكليزية )

” ان الظاهرة التي سادت لدينا لعدة سنوات هي ظاهرة عدم حساسيتنا لأعمال خالئة . . . . أو للفساد الخلقي . . . . وبالنسبة لنا فان عملا خالئا ليس خطيرا في حد ذاته . اننا نتيقظ له فقط اذا ما كان يتضمن تهديدا بأزمة أو بنتيجة خطيرة مثل فقدان المنصب أو السلطة أو النفوذ . اننا لا نتناول المشاكل الخلقية بمنهج خلقي ، ولكن نتناولها بمنهج عملي . . . .

” لقد حدث مرة أن اغتال جنود اسرائيليون عددا من العرب لأسباب تتعلق بالانتقام الأعمى ، ولم نستخلص أي نتيجة من ذلك . لم يتم عزل أحد أو فصله من منصبه . ثم كان هناك حادث كفر قاسم ، ولم يستخلص المسؤولون منه أية نتائج . الا أن هذا لا يعني ، مع ذلك ، ان الرأي العام أو الجيش أو الشرطة لم تستخلص أية نتائج . لقد كان الاستنتاج هو أن الدم العربي يمكن أن يراق دون خشية . ثم صدر العفو العام عن مرتكبي حادث كفر قاسم ، ويمكن أن نستخلص نفس النتيجة مرة أخرى . ويمكنني الاستمرار على هذا المنوال لفترة طويلة .



” ان كل هذا يجب أن يؤدي بنا الى الاشمزاز من شعور الرأى العام بالعدالة والأمانة ، ومن شأنه أن يجعل الدولة تظهر امام العالم كدولة همجية لا تعترف بمبادئ العدالة كما وضعها وقبلها المجتمع المعاصر ” .

(واصل الحديث بالفرنسية)

وكما قلت ، فان هذه الكلمات ترجع الى عام ١٩٦١ . ان هذه الأقوال واضحة لا لبس فيها . ان اسرائيل تضع قوانينها ، وتتصرف دون التقيد بالأخلاق أو القانون الدولي أو العرف الدولي . بل أكثر من ذلك انها تعتقد انها على حق في مواجهة الأغلبية الساحقة لمجتمع الدول المثلثة هنا . انها تتحدى توصيات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن . ان آخر هذه القرارات هو قرار مجلس الأمن حول القدس وقرار الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة .

ان قرار مجلس الأمن ٤٧٨ ( ١٩٨٠ ) المتعلق بالقدس والصادر في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، طالب اسرائيل بالغاء قرارها بضم القدس الذي اعتبره المجلس باطل وغير شرعي . ان أهم النتائج التي ترتبت على هذا القرار هي سحب السفارات التي كانت موجودة حينذاك في القدس . ان الاجابة الواردة في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/14248 بتاريخ ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، واضحة تماما . ان ذلك البلد يرفض الغاء القانون الذي أصدره الكنيست بشأن القدس ، وان اسرائيل تعتقد ان الدول الأخرى هي التي يجب عليها أن تقبل وجهة نظرها . وهذا يعدّ تحديا جديدا في القائمة الطويلة للتحديات التي تواجه بها اسرائيل الأمم المتحدة . ان القرار ES-7/2 للدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة والذي اعتمد في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، بعد أن أعاد تأكيد حقوق الفلسطينيين ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، طالب اسرائيل - ضمن أمور أخرى - بأن تبدأ اعتبارا من ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ الانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس .

ومرة أخرى في رفضها وتسترها وراء العملية التي بدأت في اطار اتفاقات كامب ديفيد ، فان الأمين العام في تقريره (A/35/618) قد قدم لنا الاجابة على ذلك . ان منظماتنا قد تتهم عن حق بالضعف لو انها اكتفت اليوم بمجرد ادانات شفوية . وليس من الطبيعي أن تولي دولة ظهرها للقانون الدولي ، ذلك القانون نفسه الذي تدّين له بوجودها . وذلك ما نلاحظه مع دولة اسرائيل الصهيونية . فهل نستطيع أن نواصل التسامح بشأن وجود هذه الدولة معنا في نفس الوقت الذي لا تحترم فيه الالتزامات المترتبة عليها بوصفها عضوا في الأمم المتحدة ؟ . ومع ذلك ، فان أحكام المادة الرابعة من ديباجة الميثاق واضحة . ان اسرائيل عندما أصبحت عضوا قد قبلت الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وأعلنت عن استعدادها لذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٣ ( د - ٣ ) الذي سمح لاسرائيل بعضوية الأمم المتحدة .

" أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار . . وأن نكفل بقبولنا مبادئ معنية ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة . . "

هذه هي الأحكام الواردة في ديباجة الميثاق وهي الأحكام التي لا تحترمها الدولة الصهيونية بكل وضوح . ان ذلك يبين بالقدر الكافي إنه في الوقت الراهن ما لم يحدث تغيير جذري في سلوك اسرائيل فاننا لا نستطيع أن ننتظر شيئا منها . ولكن الى متى يستمر ذلك ؟ ان كل شخص يطرح ذلك السؤال في الوقت الذي نشرع فيه في المناقشة الحالية .

ان الموقف المتعنت السلبي لاسرائيل عند ما تطرح قضية فلسطين للبحث ، يجب ألا يحولنا عن مسؤولياتنا . ان التوصيات الصادرة عن لجنتنا تشير الى السهيل المقترح على هذه الجمعية . وفي تولي مهام رئاسة هذه اللجنة منذ بداية هذا العام ، فقد تشرفت خلال المؤتمرات والاجتماعات التي شاركت فيها بمقابلة أشخاص من جميع الأوساط وعلى مختلف المعتقدات والأجناس ، فلسطينيين ويهودا سواء اسرائيليين أو غير اسرائيليين تحدوهم جميعا الارادة من أجل ايجاد حل عادل لهذه المشكلة الأليمة في نطاق الأمم المتحدة .

وأعتقد اننا اليوم ، يجب علينا ألا نكتفي فقط بالتأكيد من جديد على حقوق الشعب

في تقرير المصير ، والعودة وانشاء دولة ذات سيادة . اننا نستطيع هنا أن نفعل أكثر من ذلك بأن نقرر انشاء المواثيق القانونية التي تسمح بممارسة هذه الحقوق فعلا من جانب منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .  
وبالمثل فاني أعتقد أيضا على أساس القرار ( ١٨١ ) ( د - ٢ ) القاضي بانشاء الد ولتين اليهودية والفلسطينية ، أننا نستطيع أن نجد الوثيقة القانونية لانشاء الدولة الفلسطينية بوضع حدود جغرافية لها . ويمكننا أيضا ، فيما يتعلق بمدينة القدس ، أن نستأنف في مجلس الوصاية المناقشة بشأن تحقيق الوضع في المرحلة التي انتهى عندها . وهكذا فاننا لا ننتظر من اسرائيل أن تقوم بتحقيق الوضع في المرحلة التي انتهى عندها ، وهكذا فاننا لا ننتظر من اسرائيل أن تقوم بعمل شرعي لكي نرد الفعل . ومن ثم فاننا سوف نضع أنفسنا في موقف دجوي بدلا من موقف دفاعي م وما من شيء يعارض ذلك عند ما يكون للجمعية العامة كل الحق أمام هذا الظلم والظفرسة . ان المقارنة تفرض نفسها هنا . فاذا كانت الجرائم والأعمال الشنيعة الوحشية النازية لم تؤد الى ثورة الضمير البشري ، واذا كانت بلدان أوروبا الغربية التي انتهكت وحدة ترابها الوطني واستقلالها من جانب ألمانيا الهتلرية لم تتحد لمواجهة العدو فما كنا اليوم سنتحدث عن اسرائيل وما كان العديد من بيننا ليوجد كأمم حرة مستقلة .

وعلى نفس المنوال فان الصهيونية التي تدعو الى مثل فير مطابقة لمثل المجتمع الدولي ، مثل تتعارض مع المثل الواردة في الميثاق وهي المساواة بين مختلف الأجناس والأديان ، فان الصهيونية خطيرة خطيرة الفصل العنصري والمميز العنصري ويجب أن نجد أنفسنا ونكافحها اذا أردنا أن نحافظ على السلم .

وفي الاراضي المحتلة فان القادة الاسرائيليين يسلكون مسلكا ينتهك الاعلان العالمي لحقوق الانسان وينتهك الاتفاقية الرابعة لجنيف المؤرخة ١٢ آب/ افسطس ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب . ان الطرد والتعذيب وفرض العقوبات من جميع الأنواع ، هي أمور جارية ، كما ان الفلسطينيين الذين تم انتخابهم يتم نقلهم وطردهم ، وهذا ما وقع للعمد العرب في القدس منذ عام ١٩٧٣ والخليل وحلحول وما وقع لقاضي حلحول هذا العام . وهناك موظفون منتخبون كانوا شهيمة اعتدات من جانب النظام الصهيوني . ان المدارس والجامعات قد أضفى عليها طابع يهودي .

ولقد أصيب العديد من المتظاهرين في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بجروح من جانب السلطات الصهيونية . ولقد حان الوقت لكي تشن حملة واسعة النطاق لحماية هؤلاء السكان ولوضعهم في مأمن من تلك الاهانات التي تلحق بهم من جانب الدولة الصهيونية .

وفي هذا السياق ، فاننا نقترح عقد مؤتمر دولي بشأن مسألة احترام حقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . ان الندوة التي نظمناها لجنتنا في فيينا في آب/ افسطس ١٩٨٠ قد اعتمدت تلك الفكرة . ان هذا المؤتمر يمكن أن يعقد بمشاركة جميع المنظمات التطوعية وغير الحكومية وشخصيات تعمل في هذا المجال .

وهناك حقائق ووقائع خطيرة تصلنا رغم رفض اسرائيل لدخول لجنة مجلس الأمن لتقصي الحقيقة الى أراضيها والتي أنشئت بموجب القرار ٤٤٦ ( ١٩٧٩ ) ، ولجنة الجمعية العامة الخاصة بالممارسات الاسرائيلية التي تمس بحقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة . ان تقرير تلك اللجنة الوارد في الوثيقة A/35/425 الذي عرضته اللجنة في ٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ ، هو تقرير واف بشأن قائمة الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها حكومة اسرائيل .

ومن ناحيتها ، فان اللجنة الدولية للحقوقيين قد نشرت دراسة هامة بشأن " الضفة الغربية وقواعد القانون " . ولدينا أيضا النشرات التي أعدت من جانب الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان والحريات المدنية ، حيث وصفت فيها الانتهاكات اليومية التي تمارسها الحكومة الاسرائيلية لحقوق الانسان في مجالات الدين والعمل دون أن تشير الى القمع الجماعي وهدم القرى تحت أي حجة . ان اسرائيل وأولئك الذين يواصلون دعمها ، يجب أن يفهموا أنه لا يمكن لأحد أن يوقف الزوبعة بالأيدى ، وأن هذا البلد نظرا الى تعنته يقوم هو بنفسه بكسر الفرع الذي يقوم عليه . ان رياح التغيير تهب ولا بد أن يكون الانسان أعشى اذا لم يعترف بذلك .

(السيد كان ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة  
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ومنذ مؤتمر قمة البندقية الذي عقد أخيراً في الفترة من ١٢ الى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ،  
فان أوروبا قد خططت خطوة هامة نحو الاعتراف بأن السلم والأمن في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحققا  
الا من خلال تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة التي تسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير  
المصير ، بما في ذلك مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ،  
وبعد الانسحاب التام لإسرائيل من جميع الأراضي التي تحتلها . ان البحث عن الحقيقة والعدالة  
سوف يدفع بدول القارة القديمة الى أن تذهب دائماً الى الأمام ، وأن تنهض بدور بارز في العلاقات  
الدولية .

ان المجلس الأوروبي الذي يجتمع اليوم وفداً في لكسمبرغ ، سوف يتابع نتائج مهمة السيد  
غاستون ثورن في الشرق الأوسط ، ونحن نأمل في أن يخطو هذا المجلس خطوة جديدة نحو الحل  
السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي .

ان التصويت الايجابي الذي صدر عن مجلس الأمن في ٢٠ من آب/أغسطس بشأن مسألة  
القدس ، واستئناف الحوار العربي الأوروبي في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام والذي  
يتضمن بصفة خاصة المشاكل السياسية ، هما علامتان مشجعتان .

ان العديد من المنظمات المحترمة وذات النفوذ ، أصبح يعرب عن اهتمام متزايد بايجاد  
حل عادل وشامل . وفي هذا السياق ، فانه من الأهمية بمكان أن نسجل أنه خلال اجتماع عقد في  
فيينا تحت اشراف المنظمة الدولية بشأن التقدم ، وقد شاركت في هذا الاجتماع شخصيات هامة من  
ثلاثين بلداً بما فيها إسرائيل ، فان المشاركين في هذا الاجتماع قد اتفقوا على ما هو أساسي في  
نظرتنا ، وهو الاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين بالنسبة الى اقامة دولتهم ، والتفاوض بين جميع  
الأطراف المعنية من أجل ايجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط .

وهناك منظمات أخرى وأصوات أخرى سوف ترتفع في المستقبل لمحاولة جعل إسرائيل تمتثل  
الى صوت الحق . ان الاهتمام المتزايد من جانب مختلف الأوساط بالدراسات التي أجرتها لجننتنا ،  
هو أمر يدعو الى الدعم والتعزيز . ان هذا التغيير يجب أن يمس الرأي العام داخل إسرائيل ،  
لجعل قادتها يفتحون أعينهم ، وألا يفلقون على أنفسهم في موقف عقيم .

(السيد كان ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ان الحل العادل والشامل والسلمي للنزاع هو أمل هذه الجمعية ، وهو كذلك أمل اللجنة التي أتشرف برئاستها . ولقد أعربت اللجنة طويلا عن صبرها ؛ فخلال ثلاثة وثلاثين عاما درست هذه المسألة من مختلف جوانبها : لجنة التوفيق والتحكيم ؛ بعثات الساعي الحميدة والوسطاء . . . الخ . وقد لقي بعض المشاركين في هذه البعثات حتفه ، ولكن هناك حدود لكل شيء . فاذا ما رفضت اسرائيل الانصياع الى صوت الحق ، فانه يجب على الجمعية العامة أن تطبق العقوبات المنصوص عليها في الميثاق ، وذلك فيما اذا لم يقيم مجلس الأمن وهو الهيئة المكلفة بالحفاظ على الأمن والسلم ، بمسؤولياته كما حدث ذلك في الماضي مرارا وتكرارا ، وان الوثائق القانونية لذلك قائمة .

وخلال بياني بشأن مناقشة هذه المسألة في الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة ، فقد تطرقت الى تفسير القرار ٣٧٧ ( ٥ ) بشأن اعتماد العقوبات ، ولست أعتزم أن أكرر ذلك اليوم . ان يقيني ، هو أنه من الأفضل أن نعتمد مثل هذه العقوبات الواردة في الميثاق ، والتي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها بدلا من أن نجد أنفسنا في حرب جديدة في المنطقة . ونظرا الى أن استخدام القوة أمر محظور بموجب الميثاق ، فان ارادة جميع الحاضرين هنا يمكن وحدها أن تجنبنا ذلك .

" اننا لم نذن نعلم " . كان هذا هو رد فعل أغلبية الألمان عندما شهدوا فيلم " المذبحة " على شاشة التلفاز . وان ما يجري اليوم في فلسطين - ولو أن أبعاد ما يجري حاليا فيها لم تبلغ أبعاد الجرائم المقترفة في معسدرات الاعتقال - يجب أن يوضع تحت نظر الشعب الاسرائيلي حتى لا يقول في المستقبل انه لم يكن على علم به . ان الأعمال الوحشية التي ترتكبها حكومة بيغن يجب ألا يكون هناك تسامح بشأنها ؛ والا فان الأمر سوف يتعلق بمؤامرة صمت حقيقية تجاه شعب بأسره .

ولذلك ، فان لجنتنا بعرضها هذا التقرير ، فانها تضع جميع أعضاء الجمعية أمام مسؤولياتهم اليوم وغدا . ونحن نأمل في أن أعضاء هذه الجمعية سوف يتحملون هذه المسؤولية كاملة وذلك لكي يتم الحفاظ على السلم في الشرق الأوسط وفي العالم وحتى يتسنى للأجيال الصاعدة من الفلسطينيين أن تغادر أخيرا مخيمات اللاجئين وأن تتطلع الى العيش بكل حرية في وطنها فلسطين ، بعد اقامته من جديد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ، فاني أطلب من صاحب السعادة السيد

فيكتور فاونسي من مالطة ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أن يقدم تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/35/35 .

السيد فاوسي (مالطة) (مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (الكلمة بالانكليزية) : لقد انقضت خمس سنوات منذ تشكيل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وهذه هي الدورة السادسة على التوالي التي كلفت فيها رسميا بمهمة تقديم تقرير اللجنة الوارد هذا العام في الوثيقة A/35/35 .

وحيثما أفعال ذلك ، فإني أود أن أسجل روح التعاون التي سادت على الدوام طوال هذه الفترة بين أعضاء اللجنة ، ان تواجه المهمة المعقدة المنوطة بها من الجمعية العامة . ونحن نتوجه بتحية خاصة الى السفير كان من السنغال الذي قاد عملنا باخلاص وكياسة وحماس طوال العام الماضي وحافظ على معايير الدقة التي أرساها سلفه السفير فال ، وسوف نفتقدهما مستقبلا .

ان التقرير موجز ، وغني عن البيان . وهو يعتبر أساسا ، استمرارا للعمل الشاق للجنة ضد معارضة عنيدة صلبة . ان التحرك الايجابي ، بطيء بدرجة أليمة . كما أن عمل اللجنة ثقيل فسي حجه ، ويذكرنا يوميا بالناحية الانسانية لقضية فلسطين .

وكما كان الحال في الماضي ، فان اهتمام اللجنة قد تركز أساسا على ما يلي : أولا ، حيث مجلس الأمن على اتخاذ اجراء بشأن توصيات اللجنة . ثانيا ، مراقبة الأحداث في المناطق المحتلة .

ثالثا ، نشر المعلومات المبنية على الحقائق بشأن مختلف نواحي قضية فلسطين .

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فان مجلس الأمن قد عوّق عمله نتيجة لتصرف عضو دائم ، ولم يتمكن من ثم من اتخاذ اجراءات فعّالة . وقد أدى ذلك الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة في تموز/يوليه الماضي . وقد عقدت تلك الدورة على مستوى رفيع وانفضت ، ولا تزال توصياتها ماثلة في أذهان جميع الوفود ولا تحتاج الى تكرار من جانبي . ان النتيجة العملية لتلك التوصيات واردة في التقرير الثالث للأمين العام في الوثيقة A/35/618 . ويمكن تلخيص هذا التقرير في عبارة واحدة : تستطيع الأمم المتحدة أن تفعل الكثير للعمل على ايجاد حل منصف تشرف على تحقيقه ، ولكنها منعت حتى الآن من ذلك . أو ، بعبارة أخرى ، فان العالم يتوق الى هذا التقدم ؛ ولكن اسرايل ترفض التمشي مع ذلك ، في عزلة كاملة تقريبا .

( السيد فاوسي ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة  
الشعب الفلسطيني لحقوقه في القابلية للتصرف )

والمسلك المتعمد من جانب السلطة المحتلة تجاه الشعب العربي في الأراضي المحتلة،  
وتحديدها لقرارات الأمم المتحدة ، كل هذا موثق بدرجة كافية ولا يحتاج الى تكرار . ولا يمكن  
تخيل ظروف يمكن أن تبرر على الاطلاق أعمال القمع المؤسفة ، التي لا تلتين والمستمرة دون كبح .  
ونظرة موجزة الى تقرير اللجنة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية تذكرنا بشكل مؤثر وبالتفصيل  
ان ردود الفعل لهذه السياسة قد ذكرته اللجنة المبنثقة من مجلس الأمن في تقريرها الوارد فسي  
الوثيقة S/14268 . والتوصيات الواردة في الفقرات من ٢٤١ الى ٢٤٦ من تقرير هذه اللجنة  
والتي تتفق معها لجنة فلسطين هي توصيات لها مغزاها . ان طبيعة الحياة في الأراضي المحتلة  
تم ايجازها بشكل مشير في كلمات شاعر فلسطيني أبدى ملاحظة منذ أيام قليلة مضت " انك لا تدري  
أن ذهبت ابنتك الى المدرسة في الصباح هل ستعود ثانية في المساء " .  
ان اللجنة قامت لذلك بكتابة عدة خطابات احتجاج خلال السنة التي نستعرض احداثها ،  
واسترعت الانتباه الى انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان بواسطة اسرائيل في المناطق المحتلة  
وكلمها مثبتة في التقرير ، ولكن اسرائيل مع ذلك غير نادمة . بل انها لم تكف بمواصلة أعمال  
القمع ، وانما اصدرت تشريعا بشأن القدس أصاب العالم بأسره بصدمة . ويقال الآن انها تفكر  
في اصدار تشريع مماثل في شأن الجزء المحتل من مرتفعات الجولان . وهناك أيضا تقارير عن خطط  
لمحاولة مستقبلية لاجلاء السكان الفلسطينيين بالقوة من مناطق الضفة الغربية وسوف ينجم عن  
ذلك ما وصفته مصادر مسؤولة بأنه " خريطة مختلفة كلية للبلد بحيث سيكون من المستحيل  
تجاملها " .

ان تدابير القمع الشديدة ليست جديدة ، وقد كانت تطبق لعدة عقود لقمع المظاهرات  
من جانب الوطنيين الفلسطينيين . ان الجديد هو تلك المعارضة الصلبة التي لا تلتين من جانب  
السكان ، مدفوعين بدزيج من مشاعر الخوف ، والغضب ، واليأس والتحدى التي وصلت الآن  
الى مرحلة التشبع . ان عمدة نابلس الذي فقد ساقه عندما حاول الارهابيون قتله هو واثنين من  
رفاقه في حزيران / يونيه الماضي قال ببساطة : " لم يعد لدينا ما نفقده " .



في مثل هذا المناخ من التطرف من جانب ، والكراهية ، والخوف من جانب آخر ،  
لن يحتاج الامر الى شرارة كبيرة حتى تندلع النيران ، التي تخشى عواقبها في المنطقة ،  
وستكون لها آثار الكارثة على العالم . ويمكن أن نسمع قعقعة السلاح في مناطق أخرى في هذه  
الأيام ، ولكن الكراهية الملتهبة التي تعتمل في نفوس الفلسطينيين هي مأساة انسانية لا يمكن  
أن تظل الأمم المتحدة ازاءها غير مبالية والا عرضت نفسها للخطر . واذا فعلت ذلك فسيكون  
هذا ظلم كما هو خطير . وعلى اية حال قد كلفت اللجنة بالابقاء على الآمال في ايجاد حل منصف  
وسلمي . ونحن نطلب مشاركة عالمية في تحمل هذه المسؤولية .

ان اللجنة لا تستطيع ان تفعل في هذه المرحلة ، الا أن تركز على الطابع المتوازن  
والشامل لتوصياتها ، وحقيقة أن هذه التوصيات قد ايدتها الجمعية العامة مرارا وتكرارا في كل  
مناسبة بأغلبية متزايدة ، ونأمل الا يكون هذا العام استثناء . ولقد قبلت منظمة التحرير  
الفلسطينية توصيات اللجنة كأساس لايجاد حل . وأهمية هذه النقطة لا يجب تجاهلها ، ولا تحتاج  
الى مزيد من التركيز . ولذلك تعتقد اللجنة أن اية بداية مهما كانت متواضعة في تنفيذ المنهج  
المرحلي الموصى به من خلال مجلس الأمن ، بحيث يضم جميع الأطراف المعنية ، ينبغي عدم  
تأخيره أكثر من هذا . وبهذه الطريقة فقط يمكن أن نحول التيار عن المواجهة المسلحة ومزيد  
من اراقة الدماء .

والمجال الثالث لعمل اللجنة ، كان جزءا هاما ومثمرا في نشاطنا ، ويعطي على الاقل  
قوة دفع متزايدة لايجاد حل سلمي عادل ، كما سأوضح .

والفترة محل الاستعراض كانت فترة عمل مركز للجنة . وفي تعاون وثيق مع الوحدة  
الخاصة بحقوق الفلسطينيين في أمانة الأمم المتحدة ، وسعنا نطاق جهودنا لاعلام الرأي العام  
بالطابع الحقيقي لقضية فلسطين ، وبذلك دعمنا التفهم الدولي والتأييد للحقوق المشروعة للشعب  
الفلسطيني ، واعدنا التوازن الى صورة القضية التي كان قد تم تشويهها في الماضي بواسطة  
ما كانت تروجه الصحافة الشعبية .

( السيد غاوسي ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة  
الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف )

ولقد شاركنا في تنظيم العديد من الحلقات الدراسية والمحاضرات والمناقشات بشأن المشاكل المتعلقة بحقوق الفلسطينيين ، وشاركنا في أنشطة أخرى ، لعرش وجهة نظر الأمم المتحدة في شأن هذا الموضوع . وفي آروشا ، وفيينا قد قدم وارسون بارزون وثائق مفصلة في شأن نواحي عديدة لقضية فلسطين ، وتعتزم الوحدة نشرها . ولقد أبدت بلداننا كثيرة اهتمامها بهذه القضية باستضافتها حلقات دراسية حول هذه القضية ، وهو عامل ترحب به اللجنة ، رغم زيادة عبء العمل على الاعضاء . ولقد خططنا لمزيد من الحلقات الدراسية في العام القادم ، وستعقد في آسيا وأمريكا اللاتينية .

وبالإضافة الى الدراسات الهامة التي نشرت في العام الماضي ، تم استكمال اثنتين منها في العام الحالي ، احداها خاصة بالموارد المائية للضفة الغربية والأخرى تتضمن تاريخا موجزا لقضية فلسطين . ولقد حصل الفيلم الذي انتجناه في العام الماضي على الجائزة الثانية في مهرجان الأفلام السنوي الثاني والعشرين الذي نظمته جمعية مكتبة الأفلام الأمريكية في ايار/ مايو هذا العام . ان التأثير المواتي على الرأي العام نتيجة لهذه الجهود كان يبعث على التشجيع . وقد يوضح هذا المحاولات المدبرة التي تبذلها بعض الدوائر لظهار عمل اللجنة والوحدة الخاصة بحقوق الفلسطينيين على أنه متحيز .

ان أحدث الأمثلة على هذا النقد الذي لا أساس له يتمثل في الخطاب المؤرخ ( ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ ) من المندوب الدائم لاسرائيل في الأمم المتحدة والموجه الى الأمين العام والذي أشار فيه الى المطبوعات التي أعدتها الوحدة الخاصة بحقوق الفلسطينيين ووصفتها بأنها " دراسات علمية زائفة ( A/35/587, P.1 ) والتي " تبني كلها على أسس واهية " نفس المرجع وادعى انها " وكنتيجة لذلك فان نتائجها غير وثيقة " ( نفس المرجع ) وبعد ذلك في نفس الخطاب فان المندوب الدائم لاسرائيل هاجم بخشونه لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وادعى انها " ليست سوى أداة طريفة في ايدي منظمة التحريير الفلسطينية " . ( المرجع السابق صفحة ٢ ) . وبالإضافة الى الحقيقة الواضحة ان هذه التأكيدات تتعارض تماما مع الرأي العام العالمي كما عبرت عنه الجمعية العامة ، يؤسفني أن أوض انهم

(السيد فاوسي ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة  
الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف)

تتعارض أيضا مع مبادئ العدالة ، والشرعية ، والاخلاقيات ، وهي أساس توصيات اللجنة ، وهي نفس المبادئ التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين البلدان والشعوب .  
وانا كانت اللجنة متحيزة في أي وقت ، فانما كان ذلك استجابة لارادة المجتمع الدولي ، وللتفويض المعطى لها لوضع برنامج يمكن شعب فلسطين من الحصول على حقوق ، هو جدير بها منذ وقت طويل ، ولكنه حتى الآن لم يتمكن من تحقيقها . وليس هناك شك في أن قبول هذه الحقوق شبه اجماعي الآن في الامم المتحدة ، فيما عدا أولئك الذين يبدو أنهم قد قرروا بطريقة تصفية ومن جانب واحد انهم لا يعتبرون أن هذه المبادئ يمكن أن تنطبق على الشعب العربي في فلسطين . هذه المفارقة هي بالضبط ما تحاول اللجنة التغلب عليه بناء على طلب الجمعية العامة .

إن الدراسات التي أعدتها الوحدة لا تدعي انها كاملة ، ومن المهم الا يكون هناك انقسام في الرأي بشأن المسائل التي اثارته وما تزال تثير الكثير من الخلاف . وقد تلقينا اقتراحات لادخال تحسينات من كل الاطراف . واللجنة لا تدعي الكمال في نشراتها ولكنها تصر على موضوعيتها . واية دولة عضو مدعوة للمشاركة عند اعداد هذه الدراسات . واللجنة لا تود تشجيع النقد الاكاديمي لدراساتها ، ولكنها تود أن تقدم تحليلا موجزا وموضوعيا وقابلا للقراءة بالنسبة للعناصر الهامة لقضية فلسطين لتشجيع المساهمة في مسألة تهيم العالم .  
وليس هناك ما يدعو للتشكيك في دوافع اعضاء اللجنة في هذا الموضوع . ان علينا جميعا مسؤوليات بشأن البنود العديدة التي نبحثها ولكن هذه المسؤوليات تزداد تأكيدا عندما يتعلق الامر بمسألة فلسطين لانها مسألة عنيت بها الجمعية العامة مباشرة منذ انشاء الامم المتحدة .

وبالتأكيد فان المجتمع الدولي لا يستطيع أن يتجاهل سلامة توصياته التي اعتمدت في الماضي سواء من النواحي الاخلاقية أو القانونية أو السياسية . ومن أهم هذه التوصيات في هذه الحالة ، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . ولا تستطيع الجمعية العامة أن تتجاهل حقيقة أن اسرائيل لم تقم بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، وعلى النقيض من ذلك فقد اتبعت اسرائيل سياسة طويلة الأجل لانشاء مستوطنات فيم مشروعة . واسمحوا لي أن أكرر وآمل أن تكون هذه هي آخر مرة ، انه خلافا لتأكيدات اسرائيل فان اللجنة لا تشكك في حق اسرائيل في البقاء كدولة ولكن ما تشكك فيه هو رفض اسرائيل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والطرق فيم المشروعة التي تعمل بها اسرائيل لاحتياط اعطاء هذه الحقوق للفلسطينيين . ان اسرائيل ترفض وعي الدرس ، ويجب مساعدتها على ذلك لصالحها ولصالح السلم والعدالة .

وحتى في اطار عمل الأمانة ، فانه يبدو أن هناك أحيانا محاولات لتعويق عمل اللجنة . والواقع ان المقال الذي نشر في جريدة أنباء الأمانة في ١٦ تشرين الأول / اكتوبر يدعو الى الأسف ولكن لم تكثر اللجنة بالرد رسميا على هذا المقال . وهناك أمر آخر يدعو الى الدهشة ، وهو اختفاء عدة وثائق هامة من مجموعة الأمم المتحدة في مكتبة داغ همرشوند تتعلق بمسألة فلسطين . ومن ناحية أخرى يجب أن نركز على أن هذا ليس نمطا عاما بل على العكس من ذلك فان التأييد الدولي المتزايد باستمرار لقضية تقرير مصير الفلسطينيين يدعو الى التفاؤل . ويجب أن نأمل أنه في المستقبل القريب سيزداد هذا التأييد ويكتسب اطارا عالميا حتى تبذل الجهود المتضافرة في النهاية لمواجهة هذه المأساة الانسانية . وعلى أية حال ، ستواصل اللجنة العمل بجد لتحقيق هذا الهدف مستقبلا .

ان هذا الدعم الدولي قد تم التركيز عليه بوضوح في التصويت الذي أجرته الجمعية العامة في دورتها الطارئة الاستثنائية بشأن قضية فلسطين والتي عقدت في تموز/يوليه الماضي ، وما زال يتزايد باطراد . وعلى سبيل المثال ، فانه منذ أسابيع قليلة مضت فان المجلس الوطني للكنايس في الولايات المتحدة الأمريكية دعا الى الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واعترف بمنظمة التحرير

الفلسطينية باعتبارها ممثلة الشرعي الوحيد . وهذا التأييد دون شك ، يدل على النظرة المتغيرة  
لجمهير الشعب في الولايات المتحدة على اتساعها من أجل تسوية المشكلة الفلسطينية ، وهو عامل  
هام جاء في أعقاب اعلان قمة البندقية لبلدان الاتحاد الاوروبي .

وشمة عنصر آخر هام ، هو الراء الحرة التي عبرت عنها شخصيات هامة في اسرائيل ودول  
خط المواجهة العربية وفي المناطق المحتلة على مدى السنوات القليلة الماضية ، حيث تم تحليل  
وساطة ايجاد سلام شامل . وهنا يجب ابراز عاملين وهما : ان اقلية ساحقة من العرب وأقلية  
واضحة بين الاسرائيليين تؤمن بأن ايجاد تسوية شاملة يتطلب وجود كيان فلسطيني في مناطق الضفة  
الغربية وفزة . ان معظم العرب والاسرائيليين الذين عقدت مقابلة معهم ، يعتقدون أن الوقت  
ملائم لايجاد تسوية شاملة . وهذه الملاحظات قد انعكست في تقرير تم وضعه تحت رعاية الأكاديمية  
الدولية للسلام ، نشر هذا العام .

القضية اذن رقم تعقدها التاريخي ورفم نتائج أعمال العنف ورفم التهاب المشاعر ، تصل في  
النهاية الي عنصر حيوي واحد . ان اسرائيل برضا العالم قد اكتسبت صفة الدولة بينمــــا ان  
الفلسطينيين لم يحققوا في الواقع ما رخص به المجتمع الدولي نظريا . وهم يحاولون رفر احباط  
جهودهم ، الحصول على مكانهم تحت الشمس بالوسائل السلمية ومن خلال الأمم المتحدة . وقد  
لقت دعوتهم استجابة مواتية في اطار ايجاد حل شامل لقضية الشرق الأوسط تحت رعاية مجلس الأمن .  
وبالتأكيد فانهم لا يريدون أن يجرى تقرير مستقبلهم خلف ظهورهم ، بل انهم يريدون المشاركة ويريدون  
أن تكون النتيجة هي ممارسة تقرير المصير الحقيقي وليست مجرد حكم ذاتي اداري .

ان توصيات اللجنة توفر برنامجا مرحليا لتحقيق هذا الهدف المشروع سليما . وتوجد نواحي  
قصور في مناهج أخرى يجب أن تعالج اذا أردنا لها أن تنجح . ولا يمكن أن يكون هناك مجال  
يحتاج الى تقدم كبير ايجابي في المرحلة الحالية الحساسة من العلاقات الدولية أكثر من قضية  
فلسطين ، ولا يوجد شعب يستحق أن ينصف أكثر من الشعب الفلسطيني حتى تتحول معاناته في الماضي  
الى توقع ملموس للحرية والتقدم في المستقبل .

وانا سمحتهم لى أن أعود الى عبارة استخدمتها حينما قدمت التقرير الأول للجنة فند قلت :  
" لا يستطيع مراقب محايد أو نصير للسلام أو بطل من أبطال حقوق الانسان ألا يستمع الى هذه الدعوة

اليوم أكثر من أى وقت مضى ” . وكما قيل بحق : ” لأننا أحرار لا نستطيع ألا نبالي بمصير الحرية في أى مكان ” . ان الفلسطينيين ينتظرون ردنا ، ولقد انتظروا طويلا بما فيه الكفاية .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : المتحدث التالي هو السيد فاروق القدوي رئيس الادارة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذى أعطيه الكلمة تطبيقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ ( د - ٢٩ ) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد فاروق القدوي ( منظمة التحرير الفلسطينية ) : السيد الرئيس ، أرجو أن تسمحوا لي ، في البداية ، بتهنئتك على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة فسي دورتها الخامسة والثلاثين . انها مهمة شاقة وحساسة ، تحتاج الى الكثير من الجهد والجلد فنتمنى لكم التوفيق والنجاح .

كذلك ، فاني أود ضم صوتي الى أصوات كل الذين اعربوا عن تقديرهم الكبير لسلفكم الصديق سليم أحمد سليم ، وزير خارجية تانزانيا الذى قاد أعمال الدورة السابقة بما في ذلك الدورات الاستثنائية التي انعقدت خلالها ، بحنكة سياسية وشجاعة أدبية والتزام بالقيم والمبادئ الدولية .

كما لا بد لي من الاشادة بجهود الدكتور فالدهايم المثمرة وحرصه المستمر على مستقبل الأسرة الدولية وقضاياها المصيرية .

كما يسعدني أن أرحب بشعبين مناضلين استطاعا وبعد نضال مرير من انتزاع استقلالهما والانتساب الى هذه المنظمة الدولية ، وهما شعب زمبابوى البطل وشعب سانت فنسنت وجوزر فرينادين الصديق . ان وجود هذين العضوين اليوم بيننا ، يشير بكل وضوح الى اننا نعيش عصر الشعوب المناضلة ، عصر تصفية الاستعمار والعنصرية بكل أشكالها وأملنا وطيد بأن مسيرة التحرر ستنتصر ، وأن شعوبا أخرى ، ومنها شعبنا الفلسطيني ، هي على الطريق لاستكمال حريتهم واستقلالها .

مرة أخرى تتعقد هذه الجمعية الموقرة للبحث في قضية فلسطين ، كما هي العادة منذ عام ١٩٤٨ ، فقد عاشت الأمم المتحدة منذ نشوئها هذه القضية ومن قبلها عصبة الأمم باعتبارها من القضايا التي تتطلب الحل العادل ، وان استمرارها يمثل عبئا ثقيلا ينوء به ضمير العالم .

وكانت آخر مرة قبل أربعة أشهر عندما تناهت لعمد دورة استثنائية طارئة استنادا الى قراركم المعروف "الاتحاد من أجل السلام" للنظر في قضية فلسطين ، واتساع الخطر في دائرة الصراع العربي الصهيوني . وكان ذلك تلبية للدعوة الملحة للجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، تلك اللجنة التي كانت تحليلاتها السياسية المقرونة بجهودها المتواصلة لتنفيذ قراراتكم موضع التقدير والاحترام . فالى رئيسها السيد فليلو كان . . . ومقررها السيد فكتور غاوتشي وكل عضو فيها الشكر والتقدير .

واني أشعر اليوم ، بعد حديثي اليكم قبل أربعة أشهر في تلك الدورة الاستثنائية الطارئة ، بأني قادر على تكرار ذلك الحديث دونما أى تغيير وتبديل ، وان كان لابد من اضافة فإعطاء المزيد من الدلائل والشواهد على جرائم العدو الصهيوني ضد شعبنا داخل الأرض المحتلة وخارجها واستمراره في تحدى الشرعية الدولية ، والأمم المتحدة وقراراتها .

ان فصول المأساة لاتزال مستمرة ياسيدى الرئيس ، هنا تتخذ القرارات المستوحاة من مبادئ العدل والسلام لتبقى حبرا على الورق ، وهناك في أرض الصراع يمارس العدو الاسرائيلي بقسوة البطش والارهاب قوانين الغاب والعنصرية والفاشية دون أى اكتراث ، بل وباستخفاف استفزازى مهين للرأى العام العالمي وكل ما تتمسك به الانسانية المتمدنة من مبادئ ومواثيق وشرائع وقوانين . فهل بات من الممكن لنا دون أن نتهم باليأس ، بل نشك في امكانية الوصول الى حقوقنا الانسانية والوطنية عن طريق هذه المنظمة والأسلوب الدبلوماسي ؟

هذه المرة سنطرح هذا السؤال ، ومن موقع الثقة لا من موقع اليأس ، ومن موقع التنبيه لا من

موقع التهديد .

السؤال ياسيدى الرئيس ، ويكل بساطة ، هل باتت الأمم المتحدة ، بأعضائها المئة والأربعة والخمسين عاجزة عن فرض كلمتها وتنفيذ قراراتها ؟ هل أصبح العالم كله في كفة والطغمة الفاشية

الحاكمة في اسرائيل في كفة أخرى ؟ هل من الممكن أن نصدق بأن ذلك الكيان الصهيوني المفتعل والذي قام في لحظة من لحظات الغفلة التاريخية والتأمر الامبريالي المفضوح ويسبب صوت واحد فسي هذه المنظمة الدولية بات أكبر من هذه المنظمة التي تضاعف عدد أعضائها ثلاث مرات عما كان عليه يوم أن صدر قرار تقسيم فلسطين الى دولتين ، وان اسرائيل لم تعد تكثر بقرارات الأمم المتحدة وهي التي خلقت بواحد من هذه القرارات ؟

اننا نطرح السؤال ، ولكننا في الوقت ذاته نعرف الجواب عليه وهو واضح كالشمس ، يكمن في هذا التحالف العدواني بين الامبرالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، والحركة الصهيونية العنصرية الاستيطانية المتجسدة فيما يسمى بدولة اسرائيل التي هي في حقيقتها مشروع استعماري غربي الهدف منه القيام بدور الحراسة المتقدمة لمصالح الامبرالية في المنطقة العربية . ان ما يسمى باسرائيل هو دور أكثر من كونه دولة ، وهو دور لا يهدف الوجود الفلسطيني والعربي فحسب وانما يهدف وينفس الخطر ذلك الانسان اليهودي الذي ضلوه وخذعوه ثم هولوه مرتزقا فسي جيش الامبرالية الامريكية .

اننا نطرح السؤال ، ونجيب عليه في نفس الوقت ، فلولا الولايات المتحدة الامريكية ، لما كان باستطاعة العدو الصهيوني أن يقف اليوم بمثل هذه الفطرسة العدوانية ، فهو ان احتاج للسلاح أعطته واشنطن وأحدث وأفتك ما في مستودعاتها بما في ذلك الأسلحة المحرمة دوليا ، وان احتاج للموقف السياسي استخدمت حكومة واشنطن حق " الفيتو " لحمايته وتعطيل القرار الدولي ، ولقد رهنت أمريكا حقها في الفيتو وسخرته لحماية العدوان الاسرائيلي .

نحن ندرك هذا ، ومع ذلك فانا نطرح السؤال ونلح في الطرح .

هل هذا هو كل ما تستطيعه الأمم المتحدة ؟ استصدار القرارات ثم التوجه بالدعوات والتمنيات لتحقيقها ؟ قد لا تملك هذه المنظمة أساطيل بحرية وأسرابا جوية وقوات تدخل سريع ، ولكن من المؤكد أنها تملك قوة الموقف الدولي الشرعي . قوة رفض من يرفضها ويتناول على قراراتها . قوة فصل العضو الذي لا يمثل لارادتها ويمعن في انتهاك مبادئها . قوة معاينة من يهدد مصير شعب من الشعوب بل ومصير السلام العالمي .

ان هناك ياسيدي الرئيس في شرائع هذه المنظمة وميثاقها ولوائحها ما ينص بكل وضوح على حقها بانزال عقوبات ضد من تجده يستحق مثل هذه العقوبات .



فلماذا النص عليها ان لم يكن في الامكان فرضها ؟ واذ كان الامكان متوفرا فالى متى التردد في اللجوء اليها ؟

نعم انه الفيتو الامريكى الذى يقف عقبة أمام مجلس الأمن يمنعه من اصدار قرار بمعاقبة اسرائيل . ولكن ، أليس في امكان الدول الأعضاء وهي تعرف هذه الحقيقة أن تمارس حقها وتفرض العقوبة من جانبها كأن تسحب الاعتراف بالدولة الممتدية وأن تقطع علاقاتها الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية معها .

نحن اليوم ان نطالب بمعاقبة اسرائيل فاننا نقوم بذلك حرصا على مبادئ الميثاق ، والقاضي والقضاء ، واقتصاصا من المجرم الذى يردد بالقول والفعل ، وكل يوم ، عدم احترامه لهذه المنظمة التي لولاها لما كان . ان قرارا بمعاقبة اسرائيل وبالحيثيات المتطابقة مع نصوص الميثاق من شأنه في رأينا أن يعزز هيبة هذه المنظمة ، وأن ينشط دورها المطلوب في الساحة الدولية في مرحلة بات فيها المجتمع الانساني يشعر بالخوف والقلق الشديدين ، لأن السلام العالمي بات مهددا نتيجة استمرار اسرائيل في استهتارها بقرارات الأمم المتحدة وعدم انصياعها لارادة الأسرة الدولية . لم نأت الى هنا لنكرر أقوالا طالما سمعتموها منا ، بل طالما سمعناها كلنا تتردد على السنة الألفية العظمى لأعضاء هذه الجمعية الموقرة حول خطورة قضية فلسطين وايجاد حل عادل لها وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي تنص على الاعتراف بحقوق شعبنا الوطنية في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

كما انكم لستم بحاجة للفت أنظاركم الى اتساع دائرة التأييد الذى نشهده على المستوى الدولي حتى شمل قطاعات في أوروبا الغربية ، التي بدأت تطور موقفها بشكل نسبي وان كان فيير كاف ، تضمنته بلاغات واعلانات وتصريحات رسمية تنم عن تحسس لخطورة الموقف واحتمالاته المستقبلية . كلكم يعرف موقفنا ومدى التزامنا بمبادئ هذه المنظمة وقراراتها المعنية بقضيتنا ، وفني عن القول انه لولا " الفيتو " الامريكى الذى تصدى لأكثر من مشروع قرار تقدمت به دول ومجموعات محايدة لكننا قد أحرزنا التقدم المنشود لكل هذه الجهود المتواصلة . ان هذا التعطيل المستمر لدور الأمم المتحدة من قبل الولايات المتحدة الامريكية يشكل خطرا علينا جميعا بما في ذلك شعب الولايات المتحدة نفسه ، لقد آن الأوان أن تتعض الولايات المتحدة الامريكية بصفتها احدى الدول

الكبرى مسؤولياتها بجدية تجاه الأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها وقضية السلام العادل ، فتعترف بافلاس سياستها الراعنة في الشرق الأوسط ، وبفشل نهج وإتفاقات كامب ديفيد . تلك السياسة التي تسببت في كل هذا التوتروالتعقيد والانقسام والحروب التي تشهدها منطقتنا هذه الأيام ، وتندر بالمزيد من الأخطار .

يهيئنا في هذا الصدد أن نشير الى التفسير المرتقب في الادارة الامريكية بعد سقوط السيد كارتر ووصول السيد ريغان الى منصب الرئاسة ، خصوصا وان الاثنين ، أثناء حملتهما الانتخابية جعلنا من قضيتنا ومصير شعبنا سلعة في سوق الانتخابات دون احترام للقيم الانسانية والعلاقات الدولية وما يجب أن تتسم به من أخلاق .

اذا كنا قد شهدنا ما شهدناه من سياسة كارتر والتي يكفي أن نذكر منها على سبيل المثال حصول اسرائيل أثناء ولايته على مساعدات بلغت ١١ مليارا من الدولارات من أصل ٢١ مليار دولار هي مجموع ما تلقتة اسرائيل منذ قيامها حتى الآن من الولايات المتحدة الامريكية ، فان السيد ريغان المرشح قد وعدنا بما هو أسوأ عند وصوله الى الحكم ، يكفي وصفه الظالم والمنافي للحقيقة لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة ارجابية لم ينتخبها الشعب .

لقد نسى السيد ريغان أو تناسى الحقائق التالية :

١- أولا ، إن أول مجلس وطني فلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية عقد ١٩٦٤ في مدينة القدس ضم ممثلين منتخبين عن الشعب الفلسطيني في شتى أماكن تواجدهم .

ثانيا ، ان المجلس الوطني الفلسطيني الحالي يضم ٣٠٤ أعضاء يمثلون جميع الفعاليات في الشعب الفلسطيني من مهندسين وأطباء ومعلمين وحقوقيين وعمال وفلاحين ونساء وطلاب وممثلي المجالس الشعبية في المخيمات الفلسطينية وقيادات فلسطينية منتخبة من القاعدة بالإضافة الى ممثلي جميع التنظيمات المقاتلة والقوى السياسية في الشعب الفلسطيني .

ثالثا ، ان جمع رؤساء وأعضاء المجالس البلدية والقروية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة ، قد أعلنوا التفاهم حول منظمة التحرير الفلسطينية واعتبروها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بالإضافة الى المؤتمرات الشعبية التي عقدت وأعلنت أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد .

- رابعاً ، لذلك ليس صدفة أن لا يوجد أي تنظيم فلسطيني يدهي أو يطعن بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني .
- خامساً ، ان منظمة التحرير الفلسطينية تتمتع بالعضوية الكاملة في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز . كما تتمتع بصفة عضو مراقب في الأمم المتحدة .

أما وصف السيد ريفان لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة ارهابية فلم يكن أكثر من انسياق أعين المعزوفة العدو والصهيوني التقليدية ، واسطوانته الممجوجة دوليا ، كان عليه أن يتذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي قامت بحماية الرعايا الأمريكيين واليهود في لبنان أثناء حرب لبنان الأهلية ، كان عليه أن يتذكر ما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية من دور انساني لحماية موظفي ومؤسسات الأمم المتحدة في لبنان ، وعليه أن يتذكر ما قامت وتقوم به قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها الأخ ياسر عرفات من جهود ومساعي حميدة ، لوقف الحرب العراقية الإيرانية ، ولحقن الدماء ، دماء الشعبين العراقي واليراني ، وعليه أن يتذكر أن كفاحنا المسلح ضد الصهاينة المحتلين لأرضنا الفلسطينية هو حق مشروع أقرته الشرعية الدولية ، وقرارات الأمم المتحدة ، وممارسته جميع شعوب العالم التي تعرضت للاحتلال ومنها شعوب أوروبا التي تعرضت للغزو النازي .

وكان الأولى بالسيد ريفان أن يثور على الارهاب الرسمي الذي تمارسه اسرائيل وأن يستنكر جرائم ارهاب بيغن ضد الوسيط الدولي الكونت برنادوت ، وضد رؤساء البلديات المنتخبين في أرضنا المحتلة ، والتي تمثلت في محاولاتها للقتل والطرود والاعتقال لهذه القيادات ، لا لسبب الا لأنها ترفض الاحتلال الاسرائيلي ، وتنادي بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وربما يكون من المفيد لمستشاري الرئيس القادوم أن يجنبوه أخطاء سلفه فلا يقع في وهم الظن أن هنالك جهة تستطيع تمثيل شعبنا الفلسطيني ، أو تتطرق باسمه غير قيادته الشرعية والوحيدة - منظمة التحرير الفلسطينية .

وان نقل الأوهام من عاصمة الى عاصمة أخرى بأمل تمرير مؤامرة كامب ديفيد ، لن يخذ أحدا

ولن يصل بالمنطقة الى أي استقرار أو سلام .

وفي هذا الصدد لا بد من إعادة التأكيد بأننا نرفض أي حل لقضيتنا من خلال أي بلد عربي ، لأن العلاقات الفلسطينية مع أي بلد عربي لم تكن في يوم من الأيام سببا من أسباب أزمة الشرق الأوسط ، ولذلك فإننا نرفض رفضا قاطعا أن تكون مثل هذه العلاقة شرطا مسبقا لتسوية أزمة الشرق الأوسط .  
التقينا هنا في تموز/ يولييه الماضي على مستوى الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة ، تداولنا في القضية ، واستمعنا لرأي العالم كله ، ثم خرجتم بقرار واضح ومحدد .

والتقينا في آب/أغسطس الماضي ، على مستوى مجلس الأمن في جلسة خصصت لبحث قضية القدس ، وخرج المجلس بقرار واضح ومحدد .  
وفي بداية هذه الدورة في أيلول /سبتمبر الماضي كنا هنا واستمعنا الى ما قاله وزراء خارجية الدول الأعضاء ، فما خرج واحد منهم عن الاتفاق حول خطورة استمرار قضية فلسطين بدون حل عادل ، وضرورة الاسراع في تحقيق هذا الحل .

وهنا نحن اليوم في شهر كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٨٠ نجتمع لنبحث وننظر في حصيلة هذا كله بالنسبة لهذه القضية ، فما هي الحصيلة ؟  
لودققنا في عدد القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ووكالاتها المتخصصة ومجلس الأمن ، والمتعلقة بقضية فلسطين ، وما ترتب عنها من قضايا فرعية ، لوجدنا أن عدد هذه القرارات يفوق مجمل ما صدر من قرارات حول كل القضايا الأخرى التي تناولتها هذه المنظمة الدولية .  
ولكننا عندما ندقق فيما نفذ من هذه القرارات فاننا نلاحظ بسهولة أن واحدا منها فقط قد تم تحقيقه ، وهو ذلك القرار الذي قضى بتقسيم فلسطين ، وتسبب في مأساة شعبنا وضياع وطنه .  
حتى أن هذا القرار نفذ بشكل عدواني واتخذ ذريعة من قبل اسرائيل للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية كلها فيما بعد .

أما ما اتخذ من قرارات فيما بعد كقرار العودة مثلا رقم ١٩٤ ، والذي تكرر تأكيده من الجمعية العامة هنا عشرات المرات فلم يجد طريقه الى التنفيذ .  
ولكي نختم قصة باتت معروفة لكم ، فاني سأكتفي بالتعرض لحصيلة ما صدر هذا العام عن جمعيتكم الموقرة وعن مجلس الأمن من قرارات .

ان هذه الجمعية ، في تموز/يوليه المنصرم عام ١٩٨٠ استصدرت قرارا يحمل الرقم A/ES/7-2 .  
وبعد أن أعربتم من خلاله عن قلقكم على مصير الأمن والسلام الدولي بسبب الفشل في حل قضية فلسطين ، وبعد أن لاحظتم فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار بسبب الفيتو الأمريكي وذلك في جلسته رقم ٢٢٢٠ في الثلاثين من نيسان/ابريل عام ١٩٨٠ ، وبعد أن أكدتم على مبادئ ميثاقكم الذي لا يجيز احتلال أراضي الغير بالقوة ، وكررتم التزامكم بحقوق شعبنا الثابتة ، في العودة الى أراضيهم وممتلكاتهم ، وفي تقرير المصير ، دون أي تدخل خارجي ، وفي الاستقلال الوطني والسيادة ، طالبتهم

اسرائيل بالانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، على أن يتم ذلك قبل الخامس عشر من تشرين الثاني /نوفمبر لعام ١٩٨٠ . كما طالبت اسرائيل بالالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ الذي تم الاجماع عليه في جلسة الأول من آذار/مارس ١٩٨٠ ، كما أعربت عن رفضكم لكل السياسات والخطط التي تستهدف توطيئ الفلسطينيين خارج بلادهم .

وبعد أن طلبتم من السكرتير العام تقديم تقرير في هذه الدورة حول ما تم تنفيذه من هذه القرارات وفي حال رفض اسرائيل تنفيذ المطلوب منها طلبتم أن ينعقد مجلس الأمن للنظر في الوضع وتبني الاجراءات الضرورية والمشار اليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . هذا هو مجمل ما قررتم وهو نموذج لمعظم ما سبق واتخذتم من قرارات . . فماذا كانت حصيلة ذلك ؟

ان الرد الاسرائيلي كان واضحا لا يحتمل أى ليس في التفسير ، وهو الرفض القاطع لها—ذا القرار ولما سبقه من قرارات على مستوى مجلس الأمن حول قضية ضم القدس واعلانها عاصمة أبدية—ة لاسرائيل ، وكلكم سمعتم أو قرأتم على الأقل ما قاله اسحق شامير في ٢٩ أيلول / سبتمبر الماضي في هذه القاعة ، كما سمعتم — بدون شك — مندوب اسرائيل في الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة يوم ٢٨ تموز / يولييه ١٩٨٠ عند ما أكد بكل صلف وفطرية رفض حكومته الانسحاب من الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة عام ١٩٦٧ متخذاً من فشل المحاولات في مجلس الأمن بسبب الفيتو الأمريكي ضد أى قرار يقضي بانسحاب اسرائيل من تلك الأراضي فطاء لبقاء العدوان والاحتلال لأراضي الغير بقوة السلاح . ثم تأكيده على مواصلة اقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتبار ذلك حقا لاسرائيل وواجبا عليها ، معلنا بكل وقاحة أن ذلك يتفق مع أحكام القانون الدولي . فأى قانون دولي هذا الذى تحدث عنه المندوب الاسرائيلي آنذاك ؟

أى قانون دولي هذا الذى يجيز للكينيست الاسرائيلي اتخان قرار بتفويض الحكومة—ة الاسرائيلية ، بالسيطرة على مدينة القدس وضمها واعلانها عاصمة أبدية لاسرائيل ، بل أى قانون دولي يجيز لاسرائيل أو لأى دولة من الدول أن تحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه—ه الثابتة في وطنه واقامة دولته المستقلة على أرضه كأى شعب آخر من شعوب هذا العالم .

ألا يقتضي ذلك من الجمعية العامة أن تفكر جديا بالتحرك العملي لحماية هويتها وحرمة قراراتها وتمارس حقها وفق الأسس الاجرائية برفض قبول أوراق اعتماد الوفد الاسرائيلي مادام يمثل حكومة تصر على انتهاك الشرعية الدولية وقراراتها وتعتبر القدس عاصمة لها وأن يستمر رفض قبول أوراق الاعتماد هذه حتى ترضخ اسرائيل للارادة الدولية .

لقد قالت اسرائيل وما زالت تقول : لا ، للانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، ولا ، لعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ؛ ولا ، لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ؛ ولا ، لاقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وليس هذا فحسب وانما تصعد عدوانها بممارسات التفجير والضم والاستيطان للأراضي التي تحتلها .

بل أكثر من ذلك ، انها تحتل المزيد من الأرض العربية كما حدث ويحدث في جنوب لبنان مما تصلكم أخباره اسبوعيا ، وأحيانا يوميا في هذه الفترة بالذات ، وتستعد الآن لضم مرتفعات الجولان السورية .

هذه الحصيلة مقرونة بالمئات ممن قتلوا من أبنائنا واخوتنا في لبنان هذا العام ، بالإضافة الى عشرات القرى والمدن التي تقصف يوميا بحرا وجوا وبرا ، أما اخوتنا في داخل الوطن المحتل ، فلم يصبح لهم من عمل يومي سوى المشول أمام طغاة الارهاب استجوابا وتحقيقا وتعذيبا وسجنا وطردا ، الى غير ذلك ، مما تعرفون ، ومما شهدت به كل المؤسسات المعنية بحقوق الانسان ، وكذلك اللجنة الدولية المنبثقة عنكم والتي لم تسمح لها اسرائيل بدخول الأراضي المحتلة لأداء مهمتها .

من هذا العرض الموجز لحصيلة العام الماضي ، وهو ما يمكن تكراره بالنسبة لحصيلة الدورات السبع التي ساهمنا في أعمالها كأعضاء " مراقبين " نتضح لنا حقيقة الأزمة المستمرة التي تعاني منها والتي قد تطول فتتذر بوقوع أحداث خطيرة تهدد أمن المنطقة والعالم .

ان الاستمرار بالتنديد ورفض السياسة الاسرائيلية الاستعمارية التوسعية ، هو واجب ضروري . ولكن الذي لا شك فيه أن الاكتفاء بالعقوبة اللفظية لم يعد كافيا كما تشهد مسيرة هذه الدورات كلها ، لا بد ان من الماضي قدما والبحث في اتخاذ اجراءات عملية اسوة بما اتخذتم ضد الكيانات العنصرية الأخرى من اجراءات كما حدث مع جنوب افريقيا التي هي اسرائيل القارة الافريقية .

ان وفد منظمة التحرير الفلسطينية يرى أنه من الممكن للمجموعات الدولية المختلفة أن تصعد من دورها في عملية التمهيد لايجاد الحل العادل لهذه القضية الخطيرة ، مما يسهل على الأسرة الدولية في إطار الأمم المتحدة أن تمارس ضغوطا أشد تأثيرا .

أما دول أوروبا الغربية والتي تصاعدت مؤخرا أصوات بعض ممثليها وخاصة برياانيا بالطلب التأجيل والتسويق وانتظار الإدارة الجديدة في واشنطن حتى تقر المطف عن الشرق الأوسط وحدتي تسويبه وتتخذ الموقف الذي ترتئيه ، ان هذه الدول تدرك أكثر من غيرها ، ومن مواقع مصالحها وفهمها لقضية فلسطين ، أن شعب فلسطين والعرب بأسرهم قد ملوا هذا المسلسل التقليدي فسي التسويق ، تارة باسم الانتخابات ، وتارة باسم انتظار الولاية الثانية ، لهذا الرئيس أو ذاك ، وغير ذلك من الأعذار المشابهة . ان السيد رونالد ريغان هو ثامن رئيس للولايات المتحدة الأمريكية في عهد المأساة الفلسطينية ، والمأساة لا تزال مأساة ، بل انها تتسع وتعمق وتتفاعل مع الأيام . عليكم أن تتذكروا وباستمرار أن شعبنا العربي الفلسطيني الذي تحول الى أفواج من المقاتلين تحت



(السيد القدومي ، منظمة  
التحرير الفلسطينية)

قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، لن يقبل بالمزيد من التسوية والتمييع ، ويضع الدنيا بأسرها أمام مسؤولياتها الانسانية والقانونية من أجل وضع حد لآلامه وعذاباته وحرمانه من أبسط حقوقه .

ان وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، يرى أن على أوروبا الغربية أن تقوم بدور أكثر فاعلية واستقلالية عن السياسة الأمريكية وذلك بتأوير سياستها الراهنة واتخاذ مواقف تسهم في اقامة سلام عادل في الشرق الأوسط ، ونرى أن في اقدم دول أوروبا الغربية على الاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية والحقوق الوانبة الثابتة لشعبنا ، من شأنه تقديم مساهمة ملموسة لقضية السلام المنشود . والذين يدعون أن تقاليدهم السياسية لا تسمح لهم بالاعتراف بالمنظمات وانما بالدول عليهم - وهم يسوقون هذه الحجة الواهية - أن يلحظوا التناقض في موقفهم عندما يطالبون منظمة التحرير الفلسطينية بموقف مماثل بل ويضعونه شرطا رئيسيا مسبقا قبل اجراء أى تحرك جاد ، عليهم أن يتذكروا أنهم صوتوا عام ١٩٤٧ على حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة وأنهم صوتوا لصالح قرارى الجمعية العامة رقم ١٨١ - و ١٩٤ - وبعضهم كان عضوا في لجنة التوفيق الدولية ، وكان شاهدا على توقيع بروتوكول لوزان ١٩٤٩ .

ان إقدام أوروبا الغربية على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني من شأنه أن يسهم في لجم هذا الجموح المهووس للموقف الصهيوني الموهل في تحديه لكل القيم والمبادئ والقوانين الدولية . ويهدد من هذه الممارسات الفاشية التي تمارسها اسرائيل ضد شعبنا والشعب اللبناني ، حيث أصبح النابالم خبز الناس اليومي في مدنهم ومخيماتهم ومن دون أى تفريق بين هدف مدني وآخر عسكري .

اننا مع ملاحظتنا للتطور النسبي في موقف دول أوروبا الغربية ورغبتنا في استمرار الاتصال مع هذه الدول ، نقول بكل الصراحة ان ما هو مطلوب منها يتجاوز مجرد اعلان الموقف والتمنيات والدعوات لايجاد الحل العادل .

فبداية الحل العادل تنطلق من اتخاذ المواقف المستقلة والبعيدة عن نهج واتفاقيات كامب ديفيد ، ومن اعتبار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) أساسا غير صالح لتسوية أزمة الشرق الأوسط وخاصة قضية فلسطين . ومثل هذا غير قائم حتى الآن ولا بد من اقامته كشر لا أساسي لاقامة سلام عادل .

ولا بد لي في هذا المجال بالذات من الاشارة بموقف اصدقائنا في البلدان الاشتراكية ، المنطلق من ايمانها بحق شعوب العالم في الحرية والاستقلال الوطني ، وتأييدها لنضال شعبنا ، وكذلك بمواقف دول عدم الانحياز ، والدول الاسلامية والافريقية ، هؤلاء الذين يشكلون الغالبية العظمى لشعوب العالم يؤيدون نضال وحقوق شعبنا وهم بالتالي صادقون في مساعيهم لاييجاد الحل العادل ، وتأمين السلام بعيدا عن محاولات التسوية واللف والدوران ولعبة كسب الوقت .

وأجد لزاما عليّ هنا أن أكرر باسم شعبنا وقيادته بأننا لن نسمح لأى كان بأن يستمر في عبثه بمشروعية نضالنا وأهدافنا ، وليكن واضحا انه ليس هناك من طرف مؤهل لتمثيل الشعب الفلسطيني وأرضه وحقوقه ، سوى منظمة التحرير الفلسطينية . وان أية محاولة للالتفاف من حولنا لن يكون حيلها الا الفشل والمزيد من تفجر الوضع في الشرق الأوسط .

ان للسلام في الشرق الأوسط طريقا واحدا ، هو أوسع الطرق وأقصرها . وهو حل قضية فلسطين ، وحل هذه القضية يتطلب التسليم بحقوق شعبنا كما أقرتموها ، ثم ضمان تحقيق هذه الحقوق . ولا بأس من تكرارها ، فهناك بعض المصابين بالصمم السياسي فلعل التكرار يفيد .

حقنا الأول ، هو في العودة الى أرضنا وممتلكاتنا ؛ وحقنا الثاني ، هو تقرير المصير بمعزل عن أى تدخل خارجي ، وحقنا الثالث هو السيادة والاستقلال الوطني وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة في فلسطين . وأى حديث غير هذا الحديث هو مضيعة للوقت وتطويل لعمر النزاع والصراع ، ولا نملك أمام ذلك سوى المضي قدما في تصعيد نضالاتنا وتطويرها على جميع المستويات . وما لم تتحقق حقوقنا الوطنية فان البديل الوحيد لمعسكرات الاعتقال التي يحياها شعبنا داخل وطنه المحتل . ولمعسكرات اللجوء التي يريدون أن نحيا فيها للأبد في منفانا القسرى ، هو العيش في معسكرات التدريب وميادين القتال .

اليوم تواجه جمعيتكم الموقرة التعنت الاسرائيلي من جديد ، فقراركم في دورتكم الخاصة والطارئة الذى طلب من اسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة لعام ١٩٦٧ وحدد له موعدا يوم الخامس عشر من شهر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي قد ذهب ضحية احتقار اسرائيل للارادة الدولية وامعانها في انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وخرقها لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان هذا التحدى السافر والمستمر للارادة الدولية من قبل عضو في الأمم المتحدة ليشكل ظاهرة خطيرة على العدل والسلام العالمي ، الأمر الذى يجعلنا مطالبين بالمحافظة على هذه المنظمة ومبادئها وأهدافها من أجل شعوب العالم وحريرتها واستقلالها وازدهارها . وان ذلك يتطلب من جمعيتكم تحمل مسؤولياتها الكفيلة بوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة حتى لا تواجه هذه المنظمة في المستقبل أخطارا أخرى ، فتتراكم السوابق السلبية في حياتها وتلغى على أعمالها وتؤثر في مسيرتها لتصبح هيكلا فارغا من المبادئ والأهداف التي أنشئت من أجلها لتسخر في خدمة القوة الطاغية ضد مصالح الشعوب ومن أجل تكريس العدوان وتبريره وهيمنة قوى الشر والحروب في عالم يتوق للسلام والعدل والازدهار والعلاقات الانسانية المتكافئة .

السيد محمد سمير منصورى (الجمهورية العربية السورية) : مرة أخرى تصود

الجمعية العامة لمناقشة موضوع قضية فلسطين الذى عاصر انشاء هذه الجمعية ، ورغم ان الجمعية العامة استمعت الى شروح وافية طيلة الأعوام الماضية عن مأساة الشعب الفلسطيني والمأساة التي

يعيشها العالم العربي في الشرق الأوسط ، ورغم الدورات الاستثنائية التي عالجتها هذا الموضوع وخاصة الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة التي عقدت في تموز/يوليه الماضي ، ورغم كل ذلك فاننا نعود اليوم لنناقش مسؤولية المجتمع الدولي ومسؤولية الأمم المتحدة نحو ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة من أجل إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وخاصة حقها في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة .

بعد أن تكشفت الحقائق لم يعد خافياً أن الشعب الفلسطيني كان ضحية لتأمر صهيونى استعمارى امبريالى أدى الى خلق اسرائيل في المنطقة وأنكر على الشعب الفلسطيني حقوقه المقدسة في الحياة . ان هذا الشعب لا يزال مشرداً بعيداً عن وطنه ولم يتح له ممارسة حق تقرير مصيره الذى هو من أبسط المبادئ التي يقوم عليها ميثاق هذه المنظمة الدولية .

ولكن قد يكون من دواعي الارتياح القول بأن الجمعية العامة لاحظت الخطأ والظلم الذى ارتكبه عام ١٩٤٧ بحق الشعب الفلسطيني ، مما دعاها الى محاولة اصلاح هذا الخطأ ورفع الظلم باقرارها ضرورة منح هذا الشعب حق تقرير مصيره واتخاذها خطوات عملية أولية في هذا المجال كان في مقدمتها القرار ٣٣٧٦ ( د - ٣٠ ) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ القاضي بإنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فيم القابلة للتصرف ، والتي ناقش اليوم تقريرها الأخير الوارد في الوثيقة (A/35/35) ، والذي هو حلقة في سلسلة تقارير متلاحقة قدمت للجنة للجمعية العامة منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن ، وتم تبنيها في حينه من قبل هذه الجمعية .

ان المشكلة الحقيقية الرئيسية في القضية الفلسطينية هي انها مشكلة فزو استعمارى استيطاني صهيونى ، لم يكتف باحتلال الأرض الفلسطينية ، وانما تعدى ذلك ليقتلع شعباً كاملاً من أرضه ويهميه في مخيمات اللاجئين المنتشرة في الوطن العربي منذ أكثر من ثلاثة عقود حتى الآن ، كما انه من المعلوم أن هذا الاستعمار الاستيطاني الصهيونى لم يقتصر على الشعب الفلسطيني فحسب ، بل تجاوز بين فترة وأخرى هذا الشعب ، ليحاول التوسع الاستعمارى الاستيطاني في أراضي دول عربية مستقلة كسورية ومصر والاردن ولبنان عن طريق حروب شنها ضد هذه الدول .

وفي هذا المجال لا بد لنا من الإشارة الى أن العالم أجمع بدأ يتفهم ويستوعب بشكل أوسع وأوضح أخطار هذه السياسة الاستيطانية التي نهبنا لخطورتها أكثر من مرة ، وقد أشارت الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فيم القابلة للتصرف في الوثيقة (A/35/35) الى هذا التفهم وخاصة لدى الدول الغربية بقولها :

” وكان مما يبعث على الارتياح بصفة خاصة هو أن عدداً من الدول الأعضاء المنتهية لأوروبا الغربية قد شجبت في كلماتها التي أقيمت سياسة اسرائيل الاستيطانية ” .

(A/35/35/para,19)

ان جوهر قضية فلسطين هو مصير شعب ومصير وطنه ، وكان من الطبيعي أن تتآمر الصهيونية العالمية واسرائيل والامبريالية على هذا الشعب لانكار جميع حقوقه ، ان بدون ذلك لا تستطيع الصهيونية أن تقيم اسرائيل كمرحلة أولى من خططها التوسعية لاستعمار منطقة الشرق الأوسط . ان حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة أكدتها قرارات عديدة من الجمعية العامة وهي حقوق لا يمكن لأحد التصرف بها أو التخلي عنها ، وكما سبق وذكرنا في بياننا أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ فاننا نعود لنلخص هذه الحقوق فيما يلي :

” حق العودة ، حق التساوى في الحقوق بين الشعوب ، حق تقرير المصير في وطنه فلسطين ، حق الحرية ، حق التحرر الوطني ، حق السيادة على وطنه فلسطين ، حق الاستقلال الوطني ، حق النضال بجميع الوسائل الممكنة في سبيل استرداد وطنه ، حقوق الانسان والحريات الأساسية ، الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، حق الجنسية الفلسطينية ، حق الملكية الفردية ، الحق في التعويض عن الممتلكات التي صودرت وأخذت بالقوة ، حقوق الفلسطينيين في فلسطين ، حق التماس جميع أنواع المساعدات المادية والمعنوية والحصول عليها ” .

ان هذه الحقوق الثابتة وانسحاب اسرائيل الكامل فير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة تشكل جوهر قضية فلسطين ، الذى يجب التركيز عليه ، وتوجيه جهود الأمم المتحدة اليه .

لقد أوضح الأمين العام في تقريره الذى قدمه والمعروض على الجمعية العامة تحت رقم (A/35/618) ، بشكل لا يقبل الغموض أو الشك بأن اسرائيل رفضت وترفض باستمرار قرارات الجمعية العامة المتعلقة بقضية فلسطين ، وخاصة قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة رقم (١٤ ط - ٢/٧) حيث ادعت اسرائيل في رسالتها الى الأمين العام بأن اطار اتفاق كامب ديفيد للسلم في الشرق الأوسط هو النهج الوحيد لكي ينال السكان الفلسطينيون العرب الحكم الذاتى . من الواضح ان هذه الادعاءات الاسرائيلية بعيدة جدا عن واقع الأمور ولا تحقق أو تعطى الفلسطينيين الذين يناضلون من أجل حق تقرير المصير شيئا من هذه الحقوق ، ان لا يخفى أن هناك فرقا شاسعا واختلافا حادا بين ممارسة مبدأ حق تقرير المصير وبين الادعاء بمنح حكم ذاتى . فلقد

أوضحنا مرارا كما ثبت للعالم خلال السنتين الأخيرتين فشل ما يسمى باتفاقيات كامب ديفيد . ان هذه الاتفاقيات لم تحقق حتى الآن شيئا كما انها لم تتمكن ، بالرغم من كافة المحاولات ، من تحقيق أحد أهدافها في تصفية قضية فلسطين لعجزها عن ايجاد المحاور الفلسطيني . كما ان هذه الاتفاقيات لم تقدم حلا ، ولم تلق أى تأييد بل على العكس فقد رفضها الشعب الفلسطيني فسي الوطن المحتل وفي المنفى ، ورفضتها الدول والشعوب العربية ، وما تزال تعمل على اسقاطها والغاء نتائجها .

ومن جهة أخرى فقد رفضتها الجمعية العامة نفسها عندما لاحظت بقلق في القرار ٣٤ / ٦٥ بآء ان اتفاقيات كامب ديفيد قد عقدت خارج اطار الأمم المتحدة وبدون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، وان ذلك القرار قد رفض أحكام تلك الاتفاقيات التي تتجاهل أو تخالف أو تنتهك أو تنكر حقوق الشعب الفلسطيني فيير القابلة للتصرف ، بما فيها حق العودة وحق تقرير المصير والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، فضلا عن ذلك فقد أعلنت الجمعية العامة في قرارها انه لا صحة لاتفاقيات كامب ديفيد وفيهدا من الاتفاقات من حيث ادعائها البت في مستقبل الشعب الفلسطيني .

وبهذه المناسبة أود أن أقتبس فقرة من كلمة السيد وزير خارجية بلادى أمام الجمعية العامة يوم ٣٠ ايلول /سبتمبر الماضي عندما وصف اتفاقيات كامب ديفيد بأنها هدفت الى تحقيق النقاط التالية :

" ( ١ ) اضعاف الأمة العربية عن طريق توريث النظام المصمرى في سياسة تتعارض مع مصالح العرب ، ومستقبلهم ، ومصصلحة الأمن والسلام . ( ٢ ) تصفية قضية فلسطين وانهاء الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني وضرب تطلعاته في التحرر وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني . ( ٣ ) ترسيخ العدوان الاسرائيلي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، واستخدام اسرائيل قاعدة تهديد المنطقة في أمنها وسلامها ومستقبلها . ( ٤ ) بسط الهيمنة الامريكية على المنطقة لاسيما الهيمنة العسكرية والاقتصادية والسياسية ، ويعبر عن هذا الاتجاه اقامة سلسلة من القواعد العسكرية الامريكية في بعض بلدان المنطقة وحولها" . (A/35/PV.16/F.8)

إذا كان لهذه الجمعية أن تتخذ موقفاً محدداً وواضحاً لمعالجة قضية فلسطين في إطارها الصحيح ، وإذا كانت حقا راغبة في تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، فإنه لا بد من تنفيذ قرارات الجمعية العامة ، وإجبار إسرائيل على تنفيذ هذه القرارات ، التي تبحث في مجملها في نقطتين رئيسيتين :

الأولى ، الانسحاب الشامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة .  
الثانية ، الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، وفقا لمبادئ وطبيعة وحدود هذه الحقوق ، كما حددتها الجمعية العامة .

لقد أشار الأمين العام في الفقرة الخامسة من تقريره (آ/٣٥/٦١٨) (A/35/618) المشار إليه ، الى الإجراءات الواجب اتخاذها الآن لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة ، كما أشارت تلك الفقرة أيضا الى القرار (د ل ث - ٧ / ٢) (A/RES/ES/7/2) وخاصة الفقرة (١٣) ، التي ترجو من مجلس الأمن في حال عدم امتثال إسرائيل ، أن يجتمع بغية النظر في الحالة ، واتخاذ تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

كذلك فقد أشارت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في توصياتها الواردة في ختام تقريرها ، الى أن اللجنة ترى بأن تأييد توصياتها السابقة ، بصورة متكررة من جانب الجمعية العامة ، في دوراتها الحادية والثلاثين ، والثانية والثلاثين ، والثالثة والثلاثين ، والرابعة والثلاثين وفي دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة ، يعزز اعتقادها بأن اتخاذ اجراء ايجابي من قبل مجلس الأمن يمكن أن يهيئ الظروف المناسبة والضرورية لاقامة سلم دائم وعادل ، نظرا لأن تلك التوصيات تشمل المبادئ الأساسية الخاصة بمشكلة فلسطين ، في إطار الحالة في الشرق الأوسط . ورأت اللجنة ضرورة إعادة تأييد تلك التوصيات من قبل الجمعية العامة وأن يترافق ذلك مع اتخاذ اجراء ايجابي بصددها من قبل مجلس الأمن .

ويعتقد وقدنا أنه بعد هذا الرفض والتعننت الإسرائيلي المستمر في عدم الالتزام بتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بقضية فلسطين ، نعتقد أن الوقت قد حان لكي ينتظر مجلس



الأمن ، بشكل عملي وفعال ، في وضع الفصل السابع من الميثاق موضع التطبيق ، كما نرى أنه لا بد للجمعية العامة من أن تتحمل مسؤولياتها أيضا بفرض العقوبات على اسرائيل ، خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار أن الولايات المتحدة قد نجحت حتى الآن في تعطيل مجلس الأمن عن اتخاذ قرار بهذا الشأن ، من خلال استعمال حق النقض وتحدى رغبة المجتمع الدولي بأكثرية الساحقة .

ختاما ، لا بد لنا ، سيادة الرئيس ، من أن نعرب عن شكرنا للسيد الأمين العام ، على مساعيه الحميدة ، وتقديرنا لتقريره المعروف أمام الجمعية العامة ، والذي يوضح الاجراءات الواجب اتخاذها في هذا المجال .

كما نود أن نعرب عن شكر وفدنا وتقديره للسيد السفير فاليلو كاني ، المندوب الدائم للسنغال ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مع باقي أعضاء اللجنة ، على الجهود التي بذلوها في سبيل القيام بالمهمة الشاقة الموكولة لهم ، ونتمنى لهم النجاح في الوصول الى الهدف المنشود ، الذي أنشئت اللجنة من أجله .

اننا نأمل أن تتمكن هذه الدورة من اتخاذ الاجراءات الفعالة لوضع قرارات الجمعية العامة موضع التنفيذ ، وتجاوز التأييد الامريكي لاسرائيل باستعمالها حق النقض لشل هذه القرارات ، وأن تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ دور أكثر ايجابية وفعالية لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة .

### برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اني أود أن أدلي ببعض التصريحات المتعلقة ببرنامج العمل لهذا الاسبوع .

ان جدول أعمال الغد ، الثلاثاء ٢ كانون الأول / ديسمبر ، المنشور في يومية اليوم ، يتضمن ، بالنسبة لجلسة الصباح ، نشر تقارير اللجنة الأولى بشأن البندين ٣٦ و ٤٤ (الجزء الأول) من جدول الأعمال ، المتعلق " باعلان عقد الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح " و " استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة " على التوالي ، ثم مواصلة دراستنا للبند ٢٤ من جدول الأعمال ، الذي كنا نتناوله هذا الصباح ، وهو " قضية فلسطين " ، الذي تناولناه في الصباح وفي المساء .

اننا نأمل أن نختتم المناقشة حول هذا الموضوع يوم الاربعاء ٣ كانون الأول / ديسمبر . وفي هذا الصدد ، أود أن أحث تلك الوفود الراغبة في تقديم مقترحات على أن نفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

وفي يوم الخميس ٤ كانون الأول / ديسمبر سوف تنذر الجمعية ، في الصباح وبعد الظهر أيضا ، تقارير اللجنة السادسة بشأن البنود التالية من جدول الأعمال : البند رقم ٢٤ " صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم " ، والبند رقم ١٠٢ " مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الانسانية وأمنها " ، والبند ١٠٥ " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية " ، والبند ١٠٧ " تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن أعمال دورتها الثالثة عشرة " . وفي صباح وبعد ظهر يوم الخميس ٤ كانون الأول / ديسمبر ، سوف تنذر الجمعية العامة البند ٣٠ المعنون : " مسألة التمثيل العادل في عنوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية " .

في يوم الجمعة ٥ كانون الأول / ديسمبر ، سوف تنذر الجمعية في الصباح التقارير التالية للجنة الثانية حول بنود جدول الأعمال التالية : البند ٦٣ " التدريب والبحث " . وبهذه المناسبة فان رئيس جمهورية كوستاريكا سوف يدلي ببيان في الجمعية العامة . ان البنود ٦١ الفروع من ( أ ) الى ( هـ ) و ( ز ) ، و ( ح ) ، ومن ( ت ) الى ( ف ) تتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى . والتقارير الخاصة بالفرع ( ط ) " التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية " ، والفرع ( ي ) " اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منازمة الأمم المتحدة " . سوف تنذر هذه الفروع في تاريخ لاحق .

وسوف يلرح على الجمعية في صباح ٥ كانون الأول / ديسمبر أيضا تقارير اللجنة الثانية حول البند ٦٢ من جدول الأعمال " الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية " والبند ٦٤ من جدول الأعمال " المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة في حالات الكوارث " والبند ١٢ من جدول الأعمال ، فصول من تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، التي تم النظر فيها من قبل اللجنة الثانية .

وسوف تتناول الجمعية أيضا البند ١٦ من جدول الأعمال " انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية وانتخابات أخرى " . هذه هي البنود المعدة للنظر في يوم الجمعة صباحا .

ويعد زاهر يوم الجمعة ٥ كانون الأول / ديسمبر ، نأمل أن نستطيع النظر في البنود التالية : البند ١٤ من جدول الأعمال ، التصويت على مشروع القرار المنقح تحت تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والبند رقم ٢٠ " مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار " ، والبند ٢١ " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية " .

ان الجمعية سوف تدرس بقية تقارير اللجنة السياسية الخاصة - حول البنود ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١٢٢ من جدول الأعمال - وكذلك تقارير اللجنة الخامسة التي قد تكون أيضا متوفرة للدراسة بعد تأخير يوم الجمعة ، ٥ كانون الأول / ديسمبر .  
وفيما يتعلق بالبند ٢٧ من جدول الأعمال ، بعنوان " مسألة ناميبيا " ، فقد تم التقدم بحال لارجاء دراسة هذا البند الى تاريخ لاحق .  
وأرجو أن تساعد هذه المعلومات الوفود في تنسيق أعمالها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠